

## الوثيقة التأسيسية

### التحالف المصري لنزاهة المجتمع المدني

إنطلاقاً من كون مؤسسات المجتمع المدني "الأحزاب والجمعيات والنقابات " العصب الرئيسي للمشاركة السياسية، وتأكيد الدستور المصري والمواثيق الدولية المعنية لحقوق الإنسان -التي صادقت عليها الحكومة المصرية وأصبحت جزء لا يتجزأ من قانونها الداخلي وفقاً للمادة ١٥١ من الدستور- لأهمية الحق في التجمع والتنظيم .

ووسط تعرض تلك المؤسسات لقيود قانونية شديدة من قبل الحكومة المصرية، فبالنسبة للأحزاب السياسية ، هناك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥، والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة، وقانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته بموجب القانونين رقم (١) لسنة ١٩٨١، (١٢) لسنة ١٩٩٥ .

وتضافر ذلك مع الإشكاليات والمعوقات الداخلية التي تجابه مؤسسات المجتمع المدني، ممثلة في ضعف البنيان الداخلي ، حيث شيوع الممارسات الديكتاتورية، و غياب الديمقراطية، واحتكار السلطة من جانب قيادات معينة وعدم تداول السلطة ، والاعتماد في التأسيس أو التشكيل على الروابط العائلية، وكذلك ضعف التمويل .

وفي ضوء ذلك ، اجتمعت إرادة عدد من ممثلي الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية المصرية لتشكيل ما يسمى بـ"التحالف المصري لنزاهة المجتمع المدني"، لتكون مرجعيته المعايير الدولية ومبادئ وقواعد الحكم الرشيد . مؤكدين بداية على :

- مفهوم المجتمع المدني القوي، بمعنى الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف والغايات والوصول إلى الفئات المستهدفة، وليس فقط مجرد توافر بنية أساسية يكفل لنا القول بأن هناك مجتمعاً مدنياً قوياً، ولا الاعتماد على الأرقام أيضاً، كأن نشير فقط إلى زيادة عدد

الجمعيات في مصر إلى ما يزيد عن ٢٤ ألف جمعية، فهذا لا يعتبر من مؤشرات قوة المجتمع المدني.

-التأكيد على قيمة الشراكة **Partnership** مع الدولة، وهى فكرة برزت في التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. ويشير مفهوم الشراكة إلى " علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف . و الشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر. وإنما هي علاقة تكامل، وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج.

-المشاركة الشعبية القاعدية، بمعنى تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلي للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، وهو ما يشير إلى أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي .وتثير هذه الفكرة مفهوم الثقافة السياسية وطبيعتها "إذا كانت تشجع على المبادرات والمشاركة من عدمه ، كما تشير فكرة ثقافة العمل التطوعي بمعنى توافر قيم واتجاهات إيجابية تشجع على المبادرة الشخصية" .

#### الأهداف:

١-نشر الوعي بين مكونات المجتمع المدني الثلاث بماهية مفهوم "الحوكمة" أو الحكم الرشيد والهدف منها ومعاييرها .

٢-ترسيخ مبادئ أو معايير الحكم الرشيد داخل مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتمثل في ممارسة الديمقراطية بمعنى التداول السلمي للسلطة ودورية الانتخابات والمساءلة والشفافية والنزاهة ، بمعنى آخر وضع أو رسم إطار مهني لعمل المؤسسات ، بحيث لا

تكون هذه المؤسسات مجرد هياكل غير محكومة بقواعد وأصول ، وإنما تكون هياكل ذات بناء مؤسسي قوي، تتمتع بالإدارة الجيدة، وتتوافر فيها المساءلة والشفافية والمهنية.

٣-مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على اتخاذ قرارات صائبة من خلال نظام رشيد يهدف إلى الوصول لأفضل القرارات بهدف إزالة الصعوبات التي تواجهها ماليا وإداريا.

٤-بناء مجتمع مدني ديمقراطي قوي وقادر على المساهمة في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، يقوم على أساس ديمقراطي ويتناسب مع مبادئ الشفافية والمحاسبة والثقافة المؤسسية والإدارة المالية وغيرها.

٥- العمل على زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار، وإنشاء علاقة شراكة بينها وبين الدولة وليست علاقة تبعية ، وتغيير المفاهيم والمعايير القديمة في عمل ونشاط تلك المؤسسات ، وهنا نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والسلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور. وصولاً إلى مجتمع مدني قوي قادر على المساهمة في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

٦- الدفع في اتجاه تعديل القوانين المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني بتقديم مشروعات قوانين بديلة تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص المعنية بالحق بالتجمع والتنظيم . وهذه المعايير موقع ومصدق عليها من قبل الحكومة المصرية وملزمة لها طبقا للمادة ١٥١ من الدستور .

٧- التأكيد على ثقافة بناء المؤسسات المدنية، وذلك عبر دعم وترسيخ عدد من العناصر المحددة لهذه الثقافة، والتي يأتي في مقدمتها العمل على توسيع النزوع نحو العمل الطوعي، وإعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية.

٨- تشجيع الحوارات الداخلية ومشاركة الشباب و المرأة في مؤسسات المجتمع المدني .

٩- متابعة مدى التزام مؤسسات المجتمع المدني بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

١٠- الدفع في اتجاه إصلاح البيئة المحيطة بعمل مؤسسات المجتمع المدني ، ولاسيما وأنها بيئة معادية لحقوق الإنسان والديمقراطية ، والتي تتمثل في استمرار فرض حالة الطوارئ ، وتفشي التعذيب بصوره وأساليبه المختلفة في السجون والمعتقلات ، ووجود محاكم أمن الدولة العليا والمحاكمات العسكرية... إلخ.

### آليات العمل :

وبغية تحقيق الأهداف السابقة ، يتحرك أعضاء التحالف في ٥ مسارات وهي :

١- تقييم البيئة السياسية والتشريعية التي تعمل في إطارها منظمات المجتمع المدني في مصر.

٢- إعداد دراسات وتقارير حول المثالب والسلبيات التي تعترى القوانين المنظمة للمجتمع المدني في مصر ، والدروس المستفادة من القوانين المقارنة .

٣- تنظيم حلقات نقاشية وورش عمل في القاهرة والمحافظات الأخرى حول التحديات التي تجابه منظمات المجتمع المدني :

-العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي.

- العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع المحلي.

-العلاقة بين المجتمع المدني نفسه.

-العلاقة بين المجتمع المدني والجماهير.

٤-إعداد مشروعات قوانين بديلة للقوانين المنظمة لعمل المجتمع المدني ، والعمل على تبنيها من خلال قاعدة جماهيرية أوسع في القاهرة والمحافظات.

وختاماً فإن حرية المجتمع المدني في مصر لن تتحقق بغير تذليل كافة العقبات والقيود القانونية والإدارية والمالية من أجل ضمان أولاً: أدائها الديمقراطي السليم ، وثانياً: تنشيط وتفعيل دورها في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية بين صفوف المجتمع باعتبار تلك المؤسسات ، مؤسسات وسيطة بين الحكام والشعوب ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال

إصلاح البيئة المحيطة بعملها كشرط أساسي للإصلاح الديمقراطي ، والاعتراف عملياً بقيم حقوق الإنسان في التشريعات والنظر إليها على أنها أساس التنمية والتطور والديمقراطية، وزيادة دور المجتمع المدني في صناعه القرار، وإنشاء علاقة شراكة بينها وبين الدولة وليست علاقة تبعية ، وصولاً إلى مجتمع مدني قوي قادر على المساهمة في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

لذلك يدعو التحالف المصري لنزاهة المجتمع المدني كافة مؤسسات /منظمات أهلية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية للتطبيق الطوعي لمدونات السلوك (موثيق الشرف الأخلاقية أو القواعد الديمقراطية ) بغية تعزيز وتطوير الإدارة الداخلية لها، وتطوير علاقاتها مع مؤسسات الدولة من جانب، وكذلك تعزيز مصداقيتها لدى الرأي العام و فيما بينها. كما يدعو التحالف كافة الأجهزة الحكومية وأعضاء البرلمان التعاون معه بهدف تسهيل أدائه لمهامه، ومن أجل مجتمع مدني حر وفاعل .